

Distr.: General
7 July 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية، السياسية، والاقتصادية،

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية عن دورته الثالثة والعشرين (جنيف، 16-20 أيار/مايو 2022)*

الرئيس - المقرر: ضمير أكرم

* يصدر المرفق دون تحرير رسمي، وباللغة التي قدم بها فقط.



المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	- أولاً
3	تنظيم الدورة	- ثانياً
4	موجز المداولات	- ثالثاً
4	بيانات عامة	- ألف
9	جلسة تحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية	- باء
11	النظر في المشروع المنقح للاتفاقية بشأن الحق في التنمية	- جيم
16	النظر في سبل المضي قدماً في اعتماد مشروع الاتفاقية المنقح	- دال
16	الاستنتاجات والتوصيات	- رابعاً
17	الاستنتاجات	- ألف
18	التوصيات	- باء

Annex

Page

List of participants	19
----------------------------	----

أولاً- مقدمة

1- أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/9 الذي قرر فيه المجلس أن يجدد ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية حتى إنجاز المهام التي أوكلها إليه المجلس في قراره 4/4، وأن يعقد الفريق العامل دورات سنوية مدة كل منها خمسة أيام عمل ويقدم تقاريره إلى المجلس.

2- وتتمثل ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، حسبما حددتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998، في رصد واستعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي في مجال تعزيز وإعمال الحق في التنمية على النحو المبين في إعلان الحق في التنمية، وتقديم توصيات في هذا الشأن وتناول العقبات التي تعترض التمتع الكامل بهذا الحق بمزيد من التحليل، مع التركيز في كل سنة على استعراض التزامات محددة واردة في الإعلان؛ واستعراض التقارير وأي معلومات أخرى تقدمها الدول، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة عن العلاقة بين ما تضطلع به من أنشطة والحق في التنمية؛ وتقديم تقرير عن مداولاته في كل دورة إلى لجنة حقوق الإنسان لتتظّر فيه، على أن يشمل التقرير مشورة مسداة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) بشأن إعمال الحق في التنمية، واقتراحات خاصة ببرامج المساعدة التقنية التي يمكن الاضطلاع بها بناءً على طلب البلدان المعنية، بهدف تعزيز إعمال الحق في التنمية.

3- وشدد مجلس حقوق الإنسان في قراره 10/48، على أهمية تنفيذ ولاية الفريق العامل، وسلم بضرورة بذل جهود متجددة للتغلب على المأزق السياسي القائم ضمن الفريق العامل لتمكينه في أقرب وقت ممكن من إنجاز ولايته التي حددتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998 ومجلس حقوق الإنسان في قراره 4/4 و9/39. وشدد المجلس أيضاً على أهمية المشاركة البناءة في الدورة الثانية والعشرين للفريق العامل، التي ستواصل نظرها في مشروع الاتفاقية بشأن الحق في التنمية الذي قدمه الرئيس - المقرر للفريق العامل، وطلب إلى الرئيس - المقرر أن يقدم مشروع اتفاقية منقحاً إلى الفريق العامل في دورته الثالثة والعشرين⁽¹⁾.

4- وفي القرار ذاته، طلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان الاستعانة بخبراء لمواصلة تقديم ما يلزم من المشورة والمدخلات والخبرة إلى الرئيس - المقرر في الوفاء بولايته وإعداد المشروع المنقح للاتفاقية بشأن الحق في التنمية، وتيسير مشاركة الخبراء في الدورة الثالثة والعشرين للفريق العامل، وتقديم المشورة بغية الإسهام في المناقشات المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية بشأن الحق في التنمية، كجزء من تنفيذ وإعمال الحق في التنمية.

ثانياً- تنظيم الدورة

5- عقد الفريق العامل دورته الثالثة والعشرين في الفترة من 16 إلى 20 أيار/مايو 2022. وبدأت الدورة ببيان افتتاحي ألقاه رئيس وحدة الحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تلتها كلمة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان⁽²⁾. وسلطت المفوضة السامية الضوء في كلمتها على أن التحديات المتمثلة في تزايد أوجه عدم المساواة، وتباين التعافي الاقتصادي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنزاعات المسلحة، وأزمة المناخ، قد عرضت للخطر المكاسب الإنمائية

(1) انظر A/HRC/WG.2/23/2/Add.1 و A/HRC/WG.2/23/2.

(2) يمكن الاطلاع على جميع البيانات في الرابط التالي:

www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/23rdSession.aspx

الكبيرة التي تحققت على مدى العقود الماضية. ويسهم الحق في التنمية في عمل جميع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة. وقد دعت الجمعية العامة مجلس حقوق الإنسان مراراً وتكراراً إلى كفالة أن يكون الحق في التنمية على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى. ومن شأن اعتماد اتفاقية بشأن الحق في التنمية أن يضع حداً للنقاش الدائر حول الوضع القانوني لهذا الحق من حقوق الإنسان، ومن شأنه أيضاً أن يوضح نطاق ومضمون الحق والالتزامات المقابلة له، ويحدد أصحاب الحقوق وأصحاب الواجبات. والحق في التنمية هو في صميم النداءات الرامية إلى إرساء اقتصاد يعزز حقوق الإنسان، وهو اقتصاد لا يعطي الأولوية للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام فحسب، بل يركز أيضاً على الأشخاص وعلى حقوق الإنسان التي يتمتعون بها. وهناك حاجة ماسة إلى الأخذ بالشفافية والمساءلة وإتاحة حيز واسع للحوار الاجتماعي والتدقيق والمشاركة.

6- وفي جلسة الفريق العامل الأولى المعقودة في 16 أيار/مايو 2022، أعاد الفريق العامل انتخاب السيد ضمير أكرم رئيساً - مقررًا بالتركية. وذكر الرئيس - المقرر في بيانه الافتتاحي أن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل عقبات أمام إعمال الحق في التنمية إعمالاً كاملاً. ويتعين على الدول أن تتخذ خطوات عاجلة حازمة للقضاء على الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان للشعوب والبشر وأن تتعاون فيما بينها على كفالة تحقيق التنمية وإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية. وأعرب عن أسفه لأن الاتحاد الأوروبي ودولاً عدة منفردة اختارا عدم المشاركة في مناقشة مشروع الاتفاقية. وأعرب عن تقديره لسفير أذربيجان، الذي نظم، بصفته رئيساً لحركة بلدان عدم الانحياز، في 29 نيسان/أبريل، مناقشة غير رسمية بشأن الحق في التنمية، بغية تهيئة بيئة مواتية لإجراء حوار بناء خلال الدورة الثالثة والعشرين للفريق العامل.

7- واعتمد الفريق العامل بعد ذلك جدول أعماله⁽³⁾ وبرنامج عمله.

8- واستمع الفريق العامل خلال الدورة إلى بيانات عامة وعقد جلسة تحاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية. ونظر أيضاً في مشروع الاتفاقية المنقح بشأن الحق في التنمية وسبل المضي قدماً في اعتماده.

ثالثاً - موجز المداولات

ألف - بيانات عامة

9- أدلى ببيانات ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، وأذربيجان (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، والأرجنتين، وإندونيسيا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيبال، ونيجيريا، والهند، واليابان. وأدلى ممثل عن الاتحاد الأوروبي أيضاً ببيان، وكذلك فعل ممثلو مركز الجنوب، وهو منظمة حكومية دولية. وأدلت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي أيضاً ببيان. وأدلى ببيانات ممثلو منظمات المجتمع المدني التالية: رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين (باسم الفريق العامل المعني بالحق في

(3) A/HRC/WG.2/23/1.

التنمية التابع لمنتهى المنظمات غير الحكومية المستلهمة لمبادئها من الكاثوليكية في جنيف⁽⁴⁾، والجبهة الوطنية لتحرير شعب الخمير، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان، ومركز أوروبا-العالم الثالث ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

10- وحثت أذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على كفالة تفعيل الحق في التنمية على سبيل الأولوية، بوسائل منها وضع اتفاقية بشأن الحق في التنمية. وأكدت حركة بلدان عدم الانحياز من جديد أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومتراصة ومتشابكة، وأن هناك حاجة ملحة إلى جعل الحق في التنمية واقعاً يعيشه الجميع. وأعربت حركة بلدان عدم الانحياز عن قلقها إزاء التحديات والعقبات داخل الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، التي جعلت من المتعذر على الفريق العامل لسنوات عديدة الوفاء بولايته. ويحدد إعلان الحق في التنمية مسؤولية رئيسية واضحة تضطلع بها الدول عن توفير الظروف المواتية لإعمال الحق في التنمية. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود أقل البلدان نمواً والبلدان النامية أساسية لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتعزيز تنميتها الشاملة. ويمكن لاتفاقية بشأن الحق في التنمية أن تجعل التنمية واقعاً يعيشه الجميع، وأن تكفل تفعيلها كأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11- وأكدت باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي) من جديد التزامها بإعمال الحق في التنمية وتمتع جميع الأفراد بهذا الحق في كل مكان. ويواجه العالم تحديات اجتماعية واقتصادية غير مسبقة، تقامت بفعل جائحة كوفيد-19، فضلاً عن التطورات الجغرافية السياسية. وتتطلب الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصادات وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود مزيداً من التعاون الدولي وزيادة الاستثمارات لتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والهياكل الأساسية المستدامة والتنمية البشرية. ومن شأن تضاؤل مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع عبء الديون، وزيادة أزمات السيولة، أن يعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتزى منظمة التعاون الإسلامي أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خياراً، وأن هناك حاجة ملحة إلى إظهار الإرادة السياسية لتصحيح العيوب الهيكلية في الهيكل الاقتصادي والمالي والضريبي العالمي التي تعوق التقدم نحو الانتعاش الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

12- وأعلن الاتحاد الأوروبي التزامه القوي بتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وتعزيز تمتع جميع الأفراد تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان دون تمييز على أي أساس. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع الفريق العامل على الرغم من الآراء المتباينة في فهم الحق في التنمية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحق في التنمية متجذر في الطابع العالمي، وغير القابل للتجزئة، والمتشابك والمتراص لجميع حقوق الإنسان. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن إعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً. فالإتحاد الأوروبي لا يؤيد وضع معيار قانوني دولي ذي طابع ملزم، بحجة أنه ليس الأداة المناسبة والفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما بالنظر إلى الدور المركزي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(4) رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، وجمعية تأخي القلوب، ومؤسسة كاريتاس الدولية - الإتحاد الدولي للجمعيات الخيرية الكاثوليكية، وجمعية بنات المحبة لمار منصور دي بول، ورابطة الرهبان الدومينيكيين المناصرين للعدالة والسلام (جماعة الوعظ)، ومعهد ماريا أوسيلياتريتششي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة، ومنظمة الإنسانية الجديدة، ورابطة القديسة تيريزا، ومنظمة العمل التطوعي الدولي من أجل المرأة والتعليم والتنمية.

13- وذكرت باكستان أن نص مشروع الاتفاقية المنقح يضع السياق الصحيح على النحو الملائم لجميع الجوانب ذات الصلة من الحق في التنمية، ويتضمن جوهر المبادئ العالمية الهامة، ويحدد مسارات تتيح التصدي للتحديات، ويؤكد الدور الهام للتعاون الدولي. وهو يتماشى مع المبادئ المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وإن استمرار الافتقار إلى الإرادة السياسية والالتزام بتعبئة الموارد يعوق التقدم العالمي نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكرت نيبال أن من الضروري تعميم مراعاة الحق في التنمية على جميع المستويات ومعاملته على قدم المساواة مع الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وينبغي للدول تعميم مراعاة الحق في التنمية في سياساتها وتشريعاتها من أجل تحقيق خطة عام 2030. ولإعمال هذا الحق إعمالاً فعالاً، ينبغي دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بتوفير ما يكفي من التعاون والمساعدة الدوليين. وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن الحق في التنمية مرتبط بإنشاء نظام اجتماعي ودولي ديمقراطي ومنصف يمكن فيه إعمال جميع حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً. فالفقر، والعواقب السلبية للأزمة الاقتصادية الناجمة عن النظام الرأسمالي، والحرمان من الموارد وعدم نقل التكنولوجيا، والعبء الثقيل للديون الخارجية، وفرض بعض الدول تدابير قسرية انفرادية، والاحتلال الأجنبي، كلها أمور لها تأثيرات سلبية على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-19. وذكرت الكاميرون أن مشروع الاتفاقية يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، التي ينبغي أن يشكل تحقيقها بحلول عام 2030 تحولاً دينامياً في الظروف المعيشية لمئات الملايين من الناس.

14- وأعربت اليابان عن التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما أهداف القضاء على الفقر. والالتزام بضمان الحق في التنمية يقع في المقام الأول على عاتق الدولة، ولا يمكن إلا للأفراد الاستفادة من هذا الحق. ولا تؤيد اليابان اعتماد صك ملزم قانوناً يمكن أن يخلق أشكالاً جديدة من الحقوق الجماعية. وأعربت ماليزيا عن أن تفعيل الكامل للحق في التنمية من شأنه أن يهدد الطريق أمام الأشخاص للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى حيث تتاح لهم الفرص اللازمة لتحسين رفاههم العام. فالشمولية هي المفتاح لضمان استفادة جميع المواطنين من نمو البلد وتطوره. وينبغي إدماج الحق في التنمية في خطط الدول، وبرامجها وسياساتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن بين أمور أخرى، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تسريع التحول إلى الرقمنة، وتعزيز القوى العاملة الماهرة، وضمان جودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز المبادئ البيئية، والاجتماعية ومبادئ الحوكمة لضمان تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل التوترات الجغرافية السياسية الحالية، سيكون للأثار المضاعفة الكبيرة الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية وغيرها من الآثار الجانبية العالمية تأثير عميق في بلدان العالم، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية. وسيكون لانعدام الأمن الغذائي آثاراً بعيدة على التنفيذ والإعمال الشاملين للحق في التنمية.

15- وأشارت مصر إلى أن الحق في التنمية متجذر بعمق في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. ومنذ اعتماد إعلان الحق في التنمية في عام 1986، أعادت جميع الدول تأكيد هذا الحق بالإجماع في العديد من الإعلانات، والقرارات وجدول الأعمال. فالقضاء على الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجنبي، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، عوامل من شأنها أن تسهم في تهيئة ظروف مواتية للتنمية. وذكرت نيجيريا أن مشروع الاتفاقية يوفر بلا شك مجموعة شاملة ومتسقة من المعايير، ويعزز إعمال الحق في التنمية، الذي من شأنه أن يكفل إقامة مجتمعات مسالمة، وعادلة،

ومنصفة وشاملة للجميع تركز على احترام حقوق الإنسان وفعالية سيادة القانون والحكم الرشيد، تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة. وشددت نيجيريا على أهمية أعمال الحق في التنمية كشرط مسبق للتمتع بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. ونظراً لعالمية الحق في التنمية وقابليته للتطبيق، فإن المسؤولية عن تعزيز الحق في التنمية لا تقع على عاتق أي دولة بمفردها.

16- وذكرت الصين أن التنمية هي مفتاح تحقيق خطة عام 2030. وقد اتخذت مبادرة التنمية العالمية لتعزيز الشراكات الإنمائية العالمية والتعاون الإنمائي الدولي ولتحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر صحة ومراعاة للبيئة. وينبغي للدول أن تلتزم بالتنمية التي محورها الإنسان وأن تكفل أن تكون التنمية من الشعب وإلى الشعب، وأن يتقاسم الناس ثمارها فيما بينهم. وأعربت الصين عن استعدادها للعمل مع جميع أصحاب المصلحة في أعمال الحق في التنمية ودعت إلى زيادة تعميم مراعاة الحق في التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة. وشدد الاتحاد الروسي على أهمية التعاون الدولي وأكد أن بعض الدول تسترشد بالمصلحة الذاتية عوضاً عن تعزيز حقوق الإنسان، مثل الحق في التنمية. وأعرب الاتحاد الروسي أيضاً عن ضرورة صياغة الاتفاقية بعناية لتلافي تعارض أحكامها مع القانون الوطني أو الدولي، أو ازدواجية معاهدات حقوق الإنسان القائمة. وأكدت جنوب أفريقيا أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى أشكال خطيرة من الفقر، مما قوض التنمية، لا سيما في البلدان النامية، وأن من الأهمية بمكان أن تعمم الدول الحق في التنمية. ويؤدي مشروع الاتفاقية دوراً حيوياً في ضمان إدراج التنمية بوصفها حقاً من حقوق الإنسان بشكل راسخ في جدول الأعمال الدولي. وشددت ملديف على أن الحق في التنمية معترف به في وثائق دولية عدة. وسلطت الضوء على أهمية التضامن الدولي، والحق في بيئة نظيفة، وصحية ومستدامة كجزء لا يتجزأ من التنمية. وكررت شيلي تأكيد ضرورة التوصل إلى توافق قوي في الآراء بشأن الصك الملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، حيث إن من الضروري أن يعد المجتمع الدولي معاهدة بشأن هذه المسألة. وإلا فإن عملية الصياغة يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الحق في التنمية عوضاً عن تعزيزه. وكان عدم التوصل إلى توافق في الآراء عاملاً دفع شيلي إلى اتخاذ قرارها بالامتناع عن المشاركة في عملية الصياغة.

17- وأكدت الهند عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة، وكررت تأكيد دعمها للحق في التنمية بوصفه عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن تأييدها إعداد مشروع الاتفاقية. وذكرت دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن الآليات المختلفة التي أنشأتها الأمم المتحدة، وخطة عام 2030 والمحافل المتعددة الأطراف الكثيرة تؤكد من جديد أن الحق في التنمية حق إنساني عالمي وغير قابل للتصرف، ويجب إعماله بطريقة تتماشى مع جميع حقوق الإنسان الأخرى. وبالتالي، لا يمكن إعمال هذا الحق دون النظر في التحديات المحددة التي تواجهها البلدان النامية. وكررت الفلبين النداءات من أجل تفعيل الكامل للحق في التنمية والتعاون فيما بين الدول. وأكدت المكسيك من جديد التزامها بالتنمية المستدامة وبمكافحة الفقر وعدم المساواة. فتعزيز التنمية المستدامة عامل أساسي لتحقيق عالم يسود فيه الازدهار والوئام. وأبدت تحفظات بشأن جدوى اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، لأن هذا الحق محمي بالفعل في حقوق الإنسان الأخرى والمعايير الدولية، ولأن الأصول القانونية التي يتعين حمايتها محمية بالفعل بموجب معايير أخرى لحقوق الإنسان. ويتطلب الصك تخصيص موارد بشرية ومالية كبيرة، في وقت تندر فيه هذه الموارد. وتناولت إندونيسيا الحاجة إلى إجراء مناقشات شاملة بشأن إعمال الحق في التنمية بمشاركة وإسهام الدول ومنظمات المجتمع المدني وآليات حقوق الإنسان ذات الصلة المكلفة بولاية تتعلق بالحق في التنمية. ويمكن أن تكون الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإعلان الحق في التنمية بمثابة عامل حافز لزيادة الارتقاء بخطة التنمية على الصعيد المتعدد الأطراف. وشجعت إندونيسيا جميع المكلفين بولايات على دعم الجهود الإنمائية من خلال حوار حقيقي وبناء بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان لصالح الجميع.

18- وذكرت كوبا أن أوجه عدم المساواة بين الدول الغنية والفقيرة، وآثارها الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، لا تزال تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تهدد أعمال الحق في التنمية. ولا تزال عملية إعداد مشروع الاتفاقية تتقدم ببطء، ومن المؤسف أن تقدمها يحدث دون مشاركة فعالة وملتزمة من جميع الوفود. وقد أفضى الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى العديد من البلدان المتقدمة، بل وحتى بعض الدول النامية، إلى إنكار الحق الجماعي في التنمية، وعرقلة التقدم نحو إعماله والاعتراف القانوني به في المنظمات الدولية. وأكدت أوروغواي من جديد التزامها الراسخ بتعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، مبرزة عالميتها، وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة. ولا يمكن التمتع بالحق في التنمية إلا إذا كُفّل التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يوجد لدى المجتمع الدولي بشأنها بالفعل العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان اللذان يحددان الالتزامات الرئيسية التي تقع على عاتق الدول في هذه المجالات. وأعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنها تعترف بالحق في التنمية، وكذلك بعدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وبتربطها وعالميتها. وهي لا تؤيد وضع صك ملزم قانوناً، لأنها لا ترى أنها أنسب آلية لإعمال الحق في التنمية. وترى أن الغرض من أي معاهدة هو التوصل إلى اتفاق بين الدول بشأن الطريقة الكفيلة بمعالجة مشكلة ما. وشككت في فائدة الصك، نظراً لعدم وجود اتفاق على ضرورة إبرام معاهدة.

19- وذكرت جمهورية إيران الإسلامية أن الحق في التنمية هو حق الإنسان الوحيد المشار إليه صراحة في ولاية مفوض(ة) الأمم المتحدة السامي(ة) لحقوق الإنسان. ووفقاً لمختلف الوثائق المتفق عليها ذات الصلة، بما في ذلك إعلان طهران (المعتمد في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في عام 1968)، فإن إحرار تقدم دائم في إعمال حقوق الإنسان يتوقف على السياسات الوطنية والدولية السليمة والفعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشكل الاختلالات وأوجه عدم المساواة في النظام الدولي عقبات أمام التنمية وتؤثر تأثيراً مباشراً في السياسات الوطنية للدول. فالتدابير القسرية الانفرادية وتجميد أصول البلدان النامية يشكلان، في جملة أمور، عقبتين يلزم تذييلهما أثناء المداوات الخاصة بمشروع الاتفاقية. فوجود صك ملزم أمر بالغ الأهمية للإعمال الكامل للحق في التنمية على الصعيد العالمي، الذي ينبغي ألا يقتصر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحدها. وأعربت الجزائر عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجهها معظم البلدان النامية في إعمال الحق في التنمية، والتي يمكن التغلب عليها من خلال زيادة الدعم العالمي، والأساليب والآليات الجديدة، والمؤشرات التي تركز على الهشاشة عوضاً عن مجرد النمو الاقتصادي. ويحتاج تمويل التنمية أيضاً إلى مؤشرات جديدة لتقييم سياسات تعبئة الموارد والتعاون الدولي. فالتمويل الأجنبي والتعاون الدولي لتيسير بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ضروريان للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذكرت الأرجنتين أن جزءاً كبيراً من اللغة المستخدمة في مشروع الاتفاقية المنقح ليست واضحة. وينبغي أن تستخدم الصكوك الدولية لغة واضحة وبسيطة يقل احتمال تفسيرها بطرق مختلفة. وذكرت الأرجنتين أن مشروع الصك لا يتضمن إشارة إلى مفهوم السكان والشعوب ويتضمن أوجه تضارب عدة أو بيانات غامضة. وشددت على ما لديها من شكوك بشأن استصواب الترويج لاعتماد صك ملزم قانوناً.

20- وذكر مركز الجنوب أن إعمال الحق في التنمية كان بطيئاً ومتفاوتاً. وإن سوء تفسير هذا الحق والجمود فيما يتعلق بإصلاح الحوكمة الدولية برمتها يجعلان من إعماله تحدياً. ومع استمرار جائحة كوفيد-19، وضعف النظام المتعدد الأطراف، وزيادة التوترات الجغرافية السياسية، ظهرت عقبات جديدة أمام تحقيقه. وفي الوقت نفسه، بررت أزمة الجائحة أهمية هذا الحق، لأنها أظهرت أن التنمية، بوصفها عملية اقتصادية واجتماعية، وثقافية وسياسية شاملة، أساسية لإعمال حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ضرورة بذل مزيد من الجهود الدولية من أجل إعمال الحق في التنمية إعمالاً فعالاً، يبدو أن الكثير من البلدان لا تشارك مشاركة كافية في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولذلك، من الأهمية القصوى

بمكان تشجيع مشاركة جميع البلدان في هذه العمليات وتعبئة مشاركتها. ويمكن أن يسهم توسيع نطاق تعاون ومشاركة المجتمع المدني، ومراكز الفكر، والأوساط الأكاديمية في تحسين الوعي بالحق في التنمية. وسلطت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي الضوء على المجالات الرئيسية التي يلزم معالجتها لإعمال الحق في التنمية على الصعيد الوطني، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما التعليم، والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، ومواصلة برامج حماية البيئة وتخطيط استخدام الأراضي، وإقامة الشراكات الإقليمية والدولية.

21- وأعربت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين عن أملها في أن يشهد عام 2022 وضع اتفاقية متماسكة وشاملة بشأن الحق في التنمية، مما سيشكل خطوة كبيرة في جعل إعمال هذا الحق واقعاً يعيشه الجميع. فالنزاع الحالي في أوكرانيا، وجائحة كوفيد-19، وتهديد تغير المناخ، وانتهيار تعددية الأطراف، وزيادة أوجه عدم المساواة أمور تدعو كلها إلى إعادة تأكيد رؤية ميثاق الأمم المتحدة والسرعة الدولية لحقوق الإنسان. وناشدت الجبهة الوطنية لتحرير شعب الخمير الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة لإحلال السلام والحرية والديمقراطية وفقاً للاتفاقات حول تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا (اتفاقات باريس للسلام) لعام 1991. وذكر المجلس الدولي لحقوق الإنسان أن التعاون الإنمائي يجب أن يحترم حقوق الإنسان ويكون متوافقاً مع الأولويات الوطنية والسياقات المحلية. وذكر مركز أوروبا-العالم الثالث أن مشروع الاتفاقية ينبغي أن يكرس من بين أحكامه إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، والتعاون الدولي الفعال من أجل استمرار تحسين الرفاه الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة، وإعمال جميع حقوق الإنسان والحق في التنمية.

باء - جلسة تهاور مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية

22- شدد المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، في بيانه، على أنه ما فتئ يعمل على ضمان الاعتراف بالحق في التنمية وبجميع حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من خطاب التنمية المستدامة، مؤكداً أن التنمية عملية ينبغي أن تجري وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان، على أن يكون الهدف هو تحقيق إعمال الحق في التنمية للجميع، وليس تحقيق النمو الاقتصادي وحده. وحدد النقاط التالية باعتبارها تحديات تقف أمام إعمال الحق في التنمية: التسييس (فيما يتعلق بطابع واجبات الدول في إعمال الحق في التنمية والتركيز النسبي الذي يتعين توجيهه إلى البعد الوطني للاتزامات التي تقع على عاتق الدول)؛ وانخفاض مستوى المشاركة (من جانب كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز الحق في التنمية وحمايته وإعماله)؛ والاتجاهات العالمية المعاكسة (بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الطاقة والمناخ، والعدد المتزايد من الكوارث الطبيعية، والجوائح العالمية الجديدة، وزيادة الأثمة في العديد من القطاعات، والفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة، وخصخصة الخدمات العامة، وتدابير النقشف). ويعتزم المقرر الخاص تكريس تقريره المواضيعي لعام 2022 لامتثال خطط التعافي من كوفيد للحق في التنمية. وقد أشار إلى الشواغل المتصلة بكوفيد-19 المحددة في تقاريره المواضيعية السابقة، بما في ذلك عدم كفاية درجة التعاون الدولي بين الدول، وكون تسهيلات التمويل والسيولة للاستجابة لأزمة كوفيد-19 مشروطة بانتهاج سياسات تقشفية. ومن الضروري تحقيق زيادات مطردة في دعم الميزانية والحوافز المالية وصرفهما بسرعة في شكل منح غير مشروطة للبلدان النامية. وينبغي للدول ومؤسسات تمويل التنمية أن تضع الأفراد والمجتمعات المحلية في صلب عمليات صنع القرار بشأن تمويل التنمية وأن تقي بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة المباشرة لمن هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي أن تخصص الحكومات القدر الأكبر من الموارد للمناطق الأشد فقراً، وللسكان الضعفاء، بمن فيهم الأشخاص ذوو

الإعاقة، والنساء، والأطفال والشباب، والأقليات، والشعوب الأصلية، والسكان المنحدرون من أصل أفريقي وأفراد الفئات الأخرى المهمشة.

23- وأكد رئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، في بيانه، من جديد دعم آلية الخبراء لمشروع اتفاقية الحق في التنمية المنقح. وقد اختتمت آلية الخبراء دراستها المواضيعية الأولى، التي قدمت إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين. وتحتوي هذه الدراسة المواضيعية على إرشادات للدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تفعيل الحق في التنمية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتركيز على وسائل تنفيذها وواجب الدول فيما يتعلق بالتعاون الدولي. وستقدم الدراسة الثانية، بشأن العنصرية، والتمييز العنصري والحق في التنمية، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والخمسين في أيلول/سبتمبر 2022. أما الدراسة الثالثة، المتعلقة بعدم المساواة، التي بدأها أرماندو دي نيغري فيلهو قبل استقالته، فقد اكتملت تحت إشراف بوني إيهاوه. وستتناول الدراستان المواضيعيتان الرابعة والخامسة بالتفصيل الحق في التنمية وقانون الاستثمار الدولي، والجهات الفاعلة من غير الدول وواجب التعاون. ويجري حالياً إعداد هاتين الدراستين بعد توجيه النداءات الخاصة بكل منهما للحصول على مدخلات. ويعكف الأعضاء المسؤولون عن ذلك على جمع المزيد من المدخلات من خلال الزيارات الدراسية القطرية التي يقومون بها. وستقدم هذه الدراسات، إلى جانب الدراسة المتعلقة بعدم المساواة، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين في أيلول/سبتمبر 2023. وشجع الرئيس على المشاركة الواسعة للدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين وعلى تقديم مدخلات في التعليق الأول على المادة 1(1) من إعلان الحق في التنمية، الذي تعكف آلية الخبراء على إعداده.

24- وأدلى كل من الاتحاد الروسي، وأذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وماليزيا، ومصر، ببيانات، تلتها رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين (باسم الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التابع لمنندى المنظمات غير الحكومية المستلهمة لمبادئها من الكاثوليكية). وكرر عدد من المتكلمين تأكيد دعمهم لولائتي المقرر الخاص وآلية الخبراء، ورحبوا بالدراسات المواضيعية التي تجربها آلية الخبراء حالياً.

25- وطلبت أذربيجان (باسم حركة بلدان عدم الانحياز) إلى المقرر الخاص وآلية الخبراء تحديد أفضل الممارسات وتقاسمها مع الدول الأعضاء لتعزيز أعمال الحق في التنمية في جميع أنحاء العالم. وشجعت الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على التعاون مع آلية الخبراء في الاضطلاع بولايتها. ومن شأن اتفاقية الحق في التنمية أن تسهم في جعل التنمية واقعاً يعيشه للجميع، بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي من أجل تهيئة الظروف الدولية المواتية لأعمال الحق في التنمية، وفقاً لولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وعلى أساس المبادئ المنصوص عليها في إعلان الحق في التنمية.

26- وكررت جمهورية فنزويلا البوليفارية دعوتها إلى تعددية الأطراف ودبلوماسية السلام، مؤكدة أن التدابير القسرية الانفرادية التي تتخذها أي دولة لها عواقب وخيمة على التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية، مما يؤثر تأثيراً خطيراً على تقدم التجارة الدولية، والسلام والأمن الدوليين وعلى رفاه البشرية. وأثنت ماليزيا على التزام الآليات المكرسة لمعالجة الحق في التنمية وشددت على مساهماتها التكميلية والمميزة في تعزيز أعمال الحق في التنمية. وأثارت ماليزيا تساؤلات بشأن تأثير الحرب في أعمال الحق في التنمية وطلبت المشورة بشأن كيفية تشجيع الدول على تنفيذ نتائج الدراسات المواضيعية. وطلبت مصر من المقرر الخاص إيجاد سبل للتعامل مع تزايد النزعة القومية. ووافق الاتحاد الروسي على أهمية أن يعطي مشروع الاتفاقية زخماً لأعمال الحق في التنمية. وأعرب عن أمله في أن يعمد كل من آلية الخبراء والمقرر الخاص إلى مواءمة المشروع مع القانون الدولي والمعاهدات الدولية. وذكرت

جمهورية إيران الإسلامية أنها تعلق أهمية كبيرة على ولايات الهيئات الثلاث، واعترفت بالعلاقة التكميلية التي تربط بينها. وينبغي زيادة إبراز الحق في التنمية ومنحه دعماً أكبر بصكوك ملزمة. واستقرت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين عن الطريقة التي يمكن بها لآلية الخبراء أن توصل الإسهام في التغلب على التحديات التي ذكرها المقرر الخاص، ودور المجتمع المدني في هذا الصدد.

27- ورحب المقرر الخاص بالبيانات المدلى بها ودعا الدول إلى أن تدعم بنشاط الأعمال المرتبطة بولايتها. ورداً على الأسئلة، شرح رئيس آلية الخبراء نطاق الدراسة المواضيعية بشأن تفعيل الحق في التنمية. وتحدث عن التزامات الدول التي تتجاوز الحدود الإقليمية وعن ضرورة النظر في جميع المستويات الثلاثة للالتزامات الدول فيما يتعلق بالحق في التنمية. وأعطى مثلاً على إمكانية الحصول على اللقاحات لتوضيح تأثير تزايد النزعة القومية، ولا سيما على أقل البلدان نمواً. وسلط الضوء أيضاً على المشاورات الرسمية وغير الرسمية التي أجريت بين آلية الخبراء ومنظمات المجتمع المدني.

جيم - النظر في المشروع المنقح للاتفاقية بشأن الحق في التنمية

28- تحدث الرئيس - المقرر عن العملية المضطع بها لتنقيح مشروع الاتفاقية⁽⁵⁾. وأكد من جديد أن من المتعذر بيان جميع التعليقات والاقتراحات النصية بالكامل في متن التقرير السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان. وقد أتاحت الأمانة جميع المساهمات الواردة، بما في ذلك التعليقات التي أُبدت خلال الدورتين السابقتين للفريق العامل، على الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان المخصص للفريق العامل⁽⁶⁾.

29- وذكر الرئيس - المقرر أن الفريق العامل سيستمع أولاً إلى ملاحظات استهلاكية ذات طابع عام وشامل، تليها ملاحظات استهلاكية من أعضاء فريق الخبراء المكلف بالصياغة⁽⁷⁾، بشأن مختلف أجزاء مشروع الاتفاقية المنقح. ويمكن للمشاركين بعد ذلك تقديم تعليقات واقتراحات نصية بشأن المشروع المنقح وطرح أسئلة على الخبراء. ودعا المشاركين أيضاً إلى تقديم تعليقاتهم واقتراحاتهم النصية كتابة إلى الأمانة.

30- وقدمت السيدة ديسبيرتو لمحة عامة عن عملية التنقيح والتعليقات الرئيسية الواردة. وفي إطار استعراض المساهمات، عمل فريق الصياغة استناداً إلى الاعتبارات التالية: (أ) قبول اقتراحات التنقيح أو التعديل التي تعزز النص وتحسنه بما يتسق مع القانون الدولي القائم، والاستعراض الحذر للتوصيات التي تضعف في نهاية المطاف النص بسبب عدم اتساقها مع القانون الدولي القائم، أو إدخالها المزيد من التحديات التي من شأنها أن تؤثر في فعالية تنفيذ مشروع الاتفاقية؛ (ب) عدم قبول اقتراحات التنقيح التي تكرر أو تتسخ ببساطة الأحكام الواردة في مشروع الاتفاقية، والعمل قدر الإمكان على نقادي أي اقتراح تنقيح يتعارض مع القانون الدولي القائم أو يفضي إلى تنازع أو إلى خرق صريح للقانون الدولي القائم؛ (ج) الإشارة إلى اقتراحات التنقيح التي تسعى إلى وضع سياق للمشروع من أجل إدراجها المحتمل في التعليقات على مشروع الاتفاقية المنقح. وأوجزت السيدة ديسبيرتو أيضاً بعض الخطوط العامة للتنقيحات المدخلة على المشروع.

(5) انظر A/HRC/WG.2/23/2/Add.1.

(6) انظر <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Pages/Comments.aspx>

و <https://www.ohchr.org/en/hrc-subidiaries/iwg-on-development/comments-and-textual-suggestions-received-after-22nd-session-working-group-right-development>

(7) يتألف فريق الخبراء المكلف بالصياغة من ديان ديسبيرتو، وميهير كاناد، وكون دي فيتر، وماكان مبيغي ومارغريت ماكولي.

31- وأشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أنه لا بد من إحراز تقدم في وضع صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، مشددة على أهمية هذا الصك في التصدي للأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-19. ويلزم لهذه الاتفاقية المستقبلية أن تتضمن أحكاماً ترمي إلى التصدي للآثار السلبية للديون الخارجية والتدابير القسرية الانفرادية بشأن أعمال الحق في التنمية، والتي تؤثر بصفة خاصة في شعوب الجنوب. وأكدت أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ضرورة تحسين قبول الحق في التنمية وتفعيله وإعماله، وحثت جميع الدول على التعاون الدولي المتبادل تحقيقاً لهذا الغرض.

32- وأبرزت الصين أهمية تقديم المساعدة الكافية إلى البلدان النامية لضمان حماية جميع الحقوق والوفاء بالتزامات الدول. ومن المجالات المعينة التي تقتضي تحسيناً في المشروع، التمييز بين أدوار الدول والأطراف من غير الدول وولاية الدول الأطراف. ولاحظ الاتحاد الروسي بعين الإيجاب أن المشروع يستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكنه أشار إلى عناصر عدة لها طابع التوصية. وذكر ضرورة اتخاذ معاهدات حقوق الإنسان أساساً للعمل، ووضع تعريف واضح للحق في التنمية يحدد مختلف مواضيع القانون الدولي التي ستشملها الاتفاقية. ولاحظت باكستان بعين الإيجاب مشروع النص، ولا سيما من حيث إنفاذ ميثاق الأمم المتحدة والتشديد على الحاجة الماسة إلى التعاون الدولي لضمان الاستدامة، وتعزيز التمويل الدولي للمناخ. وشددت جمهورية إيران الإسلامية على ضرورة وضع الصيغة النهائية لصك ملزم بشأن الحق في التنمية في أقرب وقت ممكن، وأكدت كذلك على ضرورة المشاركة والتعاون الدوليين.

33- ولاحظت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين بعين الإيجاب أن وكالات عدة من وكالات الأمم المتحدة شاركت وأسهمت بتعليقاتها. وذكرت رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية أن العملية كشفت عن الافتقار إلى آليات تنفيذ وسبل انتصاف لانتهاكات حقوق الإنسان.

34- وعرضت السيدة ديسبيرتو مشروع الديباجة، والتعليقات الواردة، والتتقيقات التي أجريت، مشيرة إلى أنها تتعلق أساساً بهيكل الصك وتسلسل عناصره.

35- وقدم الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوروغواي، وباكستان، والبرازيل، وبنما، وملديف تعليقات واقتراحات بشأن مشروع الديباجة. واقترح الاتحاد الروسي، في جملة أمور، حذف الفقرة المتعلقة بالحكم الرشيد من الديباجة؛ وإلغاء الإشارات إلى العمل مع المجتمع المدني، لأن الدول عملت بالفعل بنشاط مع هذه الجهات الفاعلة؛ وحذف الفقرة الخامسة والعشرين من الديباجة، لأنها تتناقض مع الفقرة المتعلقة بالمسؤولية الرئيسية للدول. وكررت الأرجنتين تأكيد الحاجة إلى مزيد من الوضوح في اللغة المستخدمة وأشارت مرة أخرى إلى أن المشروع لا يعرف مفهوم السكان والشعوب. وأيدت أوروغواي تبسيط لغة المشروع. واقترحت استخدام عبارة "دون تمييز من أي نوع" في النص بأكمله. واقترحت ملديف إدراج إشارة إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 13/48 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

36- واقترحت بنما تعديل العنوان ليصبح "العهد الدولي الخاص بالحق في التنمية" لتعزيز العلاقة بين التنمية والحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. واقترحت تقسيم الفقرة الرابعة من الديباجة إلى فرعين (أحدهما عن المعاهدات والآخر عن إعلانات حقوق الإنسان)، مع حذف إشارة إلى أهداف التنمية المستدامة في الفقرة السادسة من الديباجة، بما في ذلك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في الفقرة العاشرة من الديباجة، مع إضافة إشارات إلى الفجوة الرقمية، وتغير المناخ والأزمات البيئية، وعدم المساواة بين الجنسين في الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة، والاستعاضة عن كلمة "إنسان" بكلمة "فرد". واقترحت إضافة فقرة عن العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وأخرى عن إدماج الإعاقة والمنظور الجنساني في أعمال الحق في التنمية. وكررت باكستان اقتراحها بشأن العنوان: "العهد الدولي للتنمية" واقترحت اختصار مشروع الديباجة بمواءمة لغته مع العهدين الخاصين بحقوق الإنسان لتجسيد

الطابع الملزم للاتفاقية. ونكرت البرازيل أن الإشارة إلى القرارات العامة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان قد لا تعكس آراء الدول لأن القرارات لا تعتمد كلها بتوافق الآراء.

37- وأيدت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين الإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة في بداية الديباجة فضلاً عن الإشارات الأقوى إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونكرت رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية أنه ينبغي إدراج إشارات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإلى الفصل العنصري والاستعمار. واقترح مركز أوروبا - العالم الثالث إدراج إشارات إلى معايير منظمة العمل الدولية وإلى العمالة "اللائقة"، والإبقاء على الإشارة إلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

38- وعرض السيد كاناد الجزء الأول من مشروع الاتفاقية، وقدم التعليقات والتعديلات التي أدخلت على الجزء الثاني من النص المنقح، الذي يصف الحق في التنمية ويحدد صلته بحقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما الحق في تقرير المصير.

39- وقدم الاتحاد الروسي والأرجنتين، وأوروغواي، وبنما، والصين تعليقات، واقتراحات. وكرر الاتحاد الروسي تأكيد الحاجة إلى تعريف واضح لمفهوم الأطراف في مشروع الاتفاقية، واقترح حذف الإشارة إلى المنظمات الدولية. ولا توافق الصين على فكرة أن تكون التنمية مرتبطة بحقوق الإنسان أو تكون حقوق الإنسان مرتبطة بالتنمية. واقترحت بنما الاستعاضة عن كلمة "الناس" بكلمة "الأفراد" في بعض المواد. وأعربت أوروغواي عن قلقها إزاء عدم وجود تعريف للحق في التنمية. وأعربت بعض الدول عن قلقها لعدم وجود اتفاق بشأن النطاق المحدد "للتنمية القائمة على حقوق الإنسان".

40- واقترحت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين الاستعاضة عن فاتحة المادة 3(د) بعبارة "التمتع بجميع حقوق الإنسان". واقترح مركز أوروبا-العالم الثالث إدخال توضيحات وإضافات فيما يتعلق بمفهوم التنمية.

41- ورداً على التعليقات، ذكر السيد كاناد أن الخبراء الذين يساعدون الرئيس - المقرر حاولوا تقديم الموقف الدقيق للقانون الدولي. وأوضح أن بعض التعليقات قد عولجت، وشدد على أن تعريف المنظمات الدولية المستخدم مصدره لجنة القانون الدولي.

42- وقدمت السيدة ديسبيرتو مشاريع المواد من 8 إلى 12 من الجزء الثالث، والتعديلات التي أدخلت عليها. وعرض السيد دي فيتر التعديلات التي أدخلت على مشاريع المواد من 13 إلى 15 من الجزء الثالث. وقد نظر فريق الصياغة في جميع الاقتراحات الواردة لضمان أن يكون الحكم المتعلق بواجب التعاون متماشياً تماماً مع القانون الدولي القائم، ولا سيما مع المادتين 1(3) و55 من ميثاق الأمم المتحدة. وأشار السيد دي فيتر إلى إضافة مصطلح "أقل البلدان نمواً" إلى فقرات عدة، وأكد أهمية أن يعبر مشروع الاتفاقية تعبيراً كاملاً عن احتياجات هذه البلدان. وأصبح عنوان مشروع المادة 15 هو "التدابير الخاصة أو التصحيحية" عوضاً عن "التدابير الخاصة".

43- وقدم الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وباكستان، وجنوب أفريقيا، والصين، ومصر، ونيجيريا تعليقات، واقتراحات. وتناول الاتحاد الروسي ومصر الشواغل المعرب عنها بشأن المادة 8(1) فيما يتعلق بالتمييز. واقترحت مصر الإشارة إلى المساواة بين المرأة والرجل. واقترح الاتحاد الروسي الإشارة إلى التمييز "أيضاً كان نوعه" وأكد من جديد أهمية الإشارة إلى قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلق الاتحاد الروسي أيضاً على عدم وجود تعريف لمصطلح "المنظمة الدولية" وتساءل عن مدى تطبيق الأحكام خارج الحدود الإقليمية. وذكر أيضاً أن الدول ملزمة باحترام حقوق الإنسان، وحمايتها وتعزيزها، في حين أن المنظمات الدولية لديها مسؤوليات منفصلة. وكررت نيجيريا طلبها بمواءمة

المادة 8(1) مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وشددت جنوب أفريقيا على ضرورة أن تكون التعليقات المتعلقة بتغير المناخ متماشية مع وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة.

44- واقترحت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين حذف كلمة "النوع الاجتماعي" من المادة 8. وأثار المركز الأوروبي-العالم الثالث شواغل إزاء قضايا ديون البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وطلب أن يضيف إلى مشروع المادة 13 حكماً ينص على إمكانية إلغاء الديون الجائرة وغير المشروعة.

45- وفي أعقاب التوضيحات المقدمة من السيدة ديسبيرتو والسيد دي فيتر، عرضت السيدة ديسبيرتو التعديلات التي أدخلت على مشاريع المواد من 16 إلى 17 من الجزء الثالث. وأشارت إلى الاقتراحات المقدمة لاستخدام عبارة "المساواة بين الرجل والمرأة" في العنوان لتجنب الخلط بينها وبين كلمة "النوع الاجتماعي". ثم عرضت السيدة ديسبيرتو التعديلات التي أدخلت على مشاريع المواد من 18 إلى 20 من الجزء الثالث.

46- وفيما يتعلق بمشروع المادة 16(1)، اقترح الاتحاد الروسي حذف كلمة "جميع"، لأنها تكررت، وكلمة "في كل مكان"، بغية تجنب الإشارة إلى الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية. وطلب أيضاً حذف المادة 16(2) وحذف عبارة "على شبكة الإنترنت وخارجها"، نظراً لعدم وجود فهم واضح لهذه الجوانب. واقترح أيضاً حذف مصطلح "المنظور الجنساني" ومواءمة صياغة مشروع المادة 21 مع المادة 31 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واقترحت بنما العودة إلى الصيغة الأصلية لعنوان مشروع المادة 16 - "المساواة بين الجنسين" ("Gender equality" في النص الإنكليزي) لأنه مصطلح راسخ في الأمم المتحدة. واقترحت نيجيريا مواءمة مشروع المادة 16 مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأيدت الأرجنتين التعليقات التي أبدتها بنما واقترحت الاستعاضة عن كلمة "التمكين" بعبارة "الاستقلال الذاتي". وتساءلت عن استصواب الإشارة إلى المؤسسات الممثلة للشعوب الأصلية في النص. وأيدت جنوب أفريقيا التعليقات التي أبدتها بنما على مشروع المادة 16 وطلبت إضافة فقرة بشأن زيادة تعزيز النزاهة المالية. واقترحت جمهورية إيران الإسلامية الاستعاضة عن كلمة "النوع الاجتماعي" بعبارة "المنظور ذو الصلة".

47- واقترحت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين إدخال تعديلات على مشروع المادة 16(2)(و). وأيد تحالف الدفاع عن الحرية حذف كلمتي "التامة" و"في كل مكان" من مشروع المادة 16(1) وحذف مصطلح "المنظور الجنساني". واقترح الاستعاضة عنها بالإشارة إلى "جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات". واقترح مركز أوروبا-العالم الثالث إضافة عبارة "المساعدة القضائية أو القانونية وغيرها من أشكال المساعدة التقنية" إلى مشروع المادة 18. وأشارت رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية إلى وجود أوجه تضارب في الإشارات إلى ممارسة السيطرة على الشعوب الأصلية من خلال القوانين المحلية.

48- وتناولت السيدة ديسبيرتو، في جملة أمور، المناقشات المتعلقة بمشروع المادة 16، ولا سيما التعليقات المتعلقة بالشعوب الأصلية، مشددة على أن المشروع يحترم مبدأ حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وحققها في التنمية. وأحاطت علماً بالتعليقات على الأحكام المتعلقة بتقييمات الأثر على حقوق الإنسان وجمع البيانات.

49- وقدم السيد كاناد لمحة عامة عن التتبعيات التي أدخلت على مشاريع المواد من 22 إلى 24. وذكر أن هذه المواد لا تقدم أي شيء جديد، مشيراً إلى التعديل الخاص بعبارة "القانون الدولي القائم" التي أدخلت على مشروع المادة 24(2).

50- وعرض السيد دي فيتر التعليقات والاقتراحات النصية والتتقيقات فيما يتعلق بالأحكام المؤسسية لمشروع الاتفاقية، الواردة في الجزء الرابع من المشروع، الذي يتناول إنشاء هيئتين هما مؤتمر الدول الأطراف وآلية التنفيذ. فهذا الجزء ظل قريباً من الصيغة الأولية للمشروع. وكانت هناك اقتراحات للاستعاضة عن اقتراح النص الحالي بأخر يتضمن أحكاماً تنص على إنشاء هيئة لرصد تطبيق المعاهدة على غرار نموذج الأحكام المقابلة في معاهدات حقوق الإنسان القائمة. وأشار السيد دي فيتر إلى أن الجزء المعياري من الاتفاقية يستند، إلى حد كبير جداً، إلى القانون الدولي القائم، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

51- وعرضت السيدة ديسبيرتو الجزء الخامس من مشروع الاتفاقية، بشأن الأحكام الختامية، فضلاً عن التعليقات والاقتراحات النصية المقدمة والتتقيقات المقترحة. وذكرت أنه لا يوجد سوى تقيحين رئيسيين في هذا الجزء هما إعادة التقييم وإضافة حكم جديد يكرر تفسيرات اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ويتبعها.

52- وقدم كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وباكستان، والبرازيل، وبنما، والصين، ومصر، ونيجيريا تعليقات واقتراحات بشأن مختلف المواد، مع الإحاطة علماً بالعرض الذي قدمه الخبراء. واقترح الاتحاد الروسي استخدام عبارة "عدم انتشار الأسلحة النووية" عوضاً عن "نزع السلاح الكامل"، في حين أيدت بنما الإبقاء على الإشارة إلى نزع السلاح الكامل، وفقاً للفقرة الثانية عشرة من الديباجة والمادة 7 من إعلان الحق في التنمية. واقترحت بنما إمكانية استخدام الموارد المتأتية من نزع السلاح لأغراض التنمية، بما يشمل دعم التعافي من جائحة كوفيد-19. وأثار الاتحاد الروسي وباكستان ومصر شواغل مشتركة إزاء استخدام صياغة جديدة بشأن التصدي لتغير المناخ، وأعربوا عن تفضيلهم الصياغة الموجودة، مثل الصياغة المستخدمة في اتفاق باريس. وأعربت بعض الدول عن شواغل عدة بشأن مشروع المادة 25 المتعلق بمؤتمر الأطراف وآلية التنفيذ وقدمت اقتراحات بشأنهما. وأعرب كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والصين، ومصر عن قلقه إزاء آليات التنفيذ.

53- واقترحت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين أن تقتدي آلية التنفيذ بنموذج هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ولاحظ تحالف الدفاع عن الحرية أن الاعتراف الصريح بالاختصاص المؤسسي لآلية التنفيذ للمساعدة في تفسير أحكام المعاهدة لم يسبق له مثيل في أي صك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المعتمدة في إطار الأمم المتحدة، وأن أيّاً من الصكوك الدولية الأساسية الحالية لحقوق الإنسان لا ينص على وضع تعليقات عامة أو ملاحظات ترمي إلى صياغة تفسيرات لأحكام المعاهدات، ولا على منح دور توجيهي معياري لهذه التعليقات أو الملاحظات فيما يتعلق بتطبيقها. وشدد تحالف الدفاع عن الحرية كذلك على أنه في حال لم يتوافر حكم يسند صراحة إلى آلية التنفيذ اختصاص النظر في التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف، وفي ظل عدم وجود شرط صريح يقضي بأن يستند محتوى التعليقات أو التوصيات العامة إلى المعلومات الواردة في هذه التقارير، فلن يكون لآلية التنفيذ الخبرة اللازمة ولا الشرعية الضرورية لإصدار تعليقات أو توصيات عامة من أي نوع.

54- وردّ السيد كاناد على التعليقات قائلاً إن القانون الدولي ينص على أنظمة مجزأة. ومن الضروري أن تعالج الاتفاقية كيفية تذليل العقبات، مثل النزاعات، لأغراض أعمال الحق في التنمية. وفيما يتعلق بمشروع المادة 22، استخدم مصطلح "التنمية المستدامة" صراحة في ميثاق الأمم المتحدة ومن قبل هيئات مثل منظمة التجارة العالمية. وتناول السيد دي فيتر التعليقات على آليات التنفيذ. وأوضح أن التعاون هو إحدى السمات الرئيسية للحق في التنمية، وطلب التوصل إلى اتفاق قوي بشأنه. وقد اقترح فريق الخبراء أن ينص المشروع على إنشاء آلية تنفيذ تحدد من بين أولوياتها واجب التعاون وتعمل على أساسه، ويمكن تكييفها وتجديدها بالنظر إلى جميع الاقتراحات والمقتضيات في المستقبل.

دال - النظر في سبل المضي قدماً في اعتماد مشروع الاتفاقية المنقح

55- أعرب الرئيس المقرر عن تقديره لجميع الوفود التي شاركت في المناقشات المتعلقة بمشروع الاتفاقية المنقح، وشكر أعضاء فريق الخبراء على عملهم الاستثنائي. ورحب بالمدخلات الواردة والمناقشات المستفيضة التي دارت. وأشار إلى الولاية التي أناطها مجلس حقوق الإنسان بالرئيس - المقرر في قراره 10/48.

56- وفيما يتعلق بالخطوات التالية، دعا الرئيس - المقرر جميع الوفود وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين إلى إرسال المزيد من التعليقات والاقتراحات النصية بشأن مشروع الاتفاقية المنقح⁽⁸⁾ إلى الأمانة بحلول نهاية حزيران/يونيه 2022. وسيعيد بعد ذلك مشروعاً منقحاً ثانياً، بمساعدة فريق الخبراء. وسيكون على مجلس حقوق الإنسان أن يقرر سبل المضي قدماً. وشدد على أنه منذ بدء العملية، عمل من أجل تحقيق توافق في الآراء داخل الفريق العامل وحاول تعزيزه، وكان يطلب في الوقت نفسه بصورة متكررة إلى جميع الدول الأعضاء المشاركة في التفاوض بشأن مشروع الاتفاقية. غير أن بعض الدول قررت ألا تفعل ذلك. ودعا تلك الدول إلى الإعراب أيضاً عن آرائها قبل نهاية حزيران/يونيه 2022، على النحو المذكور أعلاه.

57- وكان من رأي الرئيس - المقرر أنه ينبغي للفريق العامل ألا يخرط في عملية تفاوض لا نهاية لها بشأن مشروع الاتفاقية، وشدد على ضرورة اختتام المداولات وتقديم نص إلى مجلس حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن. وسيتعين إجراء مفاوضات نهائية واعتماد مشروع الاتفاقية في المحفل المناسب، وهو الجمعية العامة. وقد تمكن الفريق العامل من وضع نص شامل ومفصل ويغطي كل جانب من جوانب الحق في التنمية. وأكد الرئيس - المقرر أن فريق الخبراء، تمشياً مع توجهاته، أعد مشروع اتفاقية يستند إلى الصياغة التي قبلتها الدول الأعضاء ووافقت عليها بالفعل بتوافق الآراء في عدد غفير من الوثائق الحكومية الدولية ذات الصلة وفي القانون الدولي. وأكد من جديد أن مسعى الفريق العامل ينبغي أن ينصب الآن على إعداد مشروع يمكن أن تقبله غالبية الدول الأعضاء، إن لم يكن أن تعتمده بتوافق الآراء.

58- وأشارت جمهورية إيران الإسلامية وباكستان إلى اختلاف آراء الدول بشأن بعض أجزاء مشروع الاتفاقية واعتبرت المفاوضات خطوة هامة نحو أعمال الحق في التنمية. وذكرنا أن الاتفاقية ستساعد على أعمال الحق في التنمية إعمالاً فعالاً. وأثنى الاتحاد الروسي على مشاركة العديد من الدول في المناقشات، مما سيساعد على جمعها معاً في المستقبل. وأضاف أن أي وثيقة ملزمة قانوناً في المستقبل ينبغي لكي تحظى بتأييد معظم الدول أن تستند إلى المعاهدات الدولية، لا سيما المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.

59- ودعت رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين، والاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، إلى زيادة مشاركة الدول، مع التشديد على الحاجة الملحة إلى اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن الحق في التنمية، والإشارة إلى أن من شأن الاتفاقية أن تولد الزخم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

60- اعتمد الفريق العامل، في الجلسة الأخيرة لدورته الثالثة والعشرين المعقودة في 20 أيار/مايو 2022، هذه الاستنتاجات والتوصيات بتوافق الآراء، وفقاً لولايته حسبما حدّتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها 72/1998.

(8) [A/HRC/WG.2/23/2](#).

61- ووجه الرئيس - المقرر الشكر في ملاحظاته الختامية إلى جميع المشاركين في دورة الفريق العامل وبيّن السبيل للمضي قدماً. وأدلت أذربيجان ببيانات ختامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ألف - الاستنتاجات

62- أعرب الفريق العامل عن تقديره لجميع الذين أسهموا في أعمال دورته الثالثة والعشرين.

63- وأحاط الفريق العامل علماً مع التقدير بالملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها المفوضة السامية، والتي أكدت فيها مجدداً دعم مفوضية حقوق الإنسان الكامل للفريق العامل وللإعمال الكامل للحق في التنمية.

64- ورحب الفريق العامل بإعادة انتخاب الرئيس - المقرر وأشاد بحنكته في توجيه المداولات خلال الدورة. وأعرب أيضاً عن امتنانه وتقديره للرئيس - المقرر والخبراء الذين قدموا له يد العون في إعداد المشروع المنقح للاتفاقية بشأن الحق في التنمية والتعليق عليه المقدم بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أعرب الفريق العامل عن تقديره للتفاعل مع الخبراء.

65- وأعرب الفريق العامل أيضاً عن تقديره لجلسة التحاور التي جرت مع المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ورئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، والتي أتاحت الفرصة لتبادل الآراء بشأن مشروع الاتفاقية المنقح، وفوائد تفعيل الحق في التنمية، والسبل الكفيلة بالتغلب على العقبات والتحديات التي تحول دون التمتع الكامل بهذا الحق.

66- وأعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والمجتمع وما ترتب عليها من تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وشدد على ضرورة أن تتخذ الدول إجراءات جماعية للتصدي للجوائح وغيرها من حالات الطوارئ الصحية، ولعواقبها الاجتماعية الاقتصادية، والنهوض بالتنمية المستدامة وإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

67- وناقش الفريق العامل الكيفية التي يمكن أن يسهم بها وجود صك ملزم قانوناً في جعل الحق في التنمية واقعاً يعيشه الجميع من خلال تهيئة الظروف المواتية لإعماله، على الصعيدين الوطني والدولي، وبوقف جميع التدابير التي قد يكون لها تأثير في الحق في التنمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان الحق في التنمية، وسائر الصكوك والوثائق الدولية ذات الصلة. وأبرزت غالبية الدول المشاركة في الدورة أيضاً ضرورة وضع الصيغة النهائية لاتفاقية الحق في التنمية واعتمادها على وجه السرعة وتفعيل هذا الحق للجميع.

68- وأحاط الفريق العامل علماً بالآراء المتباينة المعرب عنها بشأن المشروع المنقح للاتفاقية بشأن الحق في التنمية، وبمواصلة مجموعة من الدول الانخراط في الفريق العامل بإعادة تأكيد موقفها المتمثل في عدم تأييد وضع معيار قانوني دولي ذي طابع ملزم ينطبق على الحق في التنمية، لأنها لا تعتقد أن هذه الآلية هي المناسبة والفعالة لتحقيق التنمية المستدامة. وترى هذه الدول أنه يجب على الدول في هذه المرحلة تركيز جهودها على التنفيذ الفعال لخطة عام 2030، التي تتضمن مجموعة واسعة وشاملة من الالتزامات التوافقية. وشددت دول عدة على ضرورة أن تكون أحكام الاتفاقية متماشية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ونظراً لأن بعض الدول لم تؤيد المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية ولم تشارك فيها، فإن نتائج هذه المفاوضات لا تعكس بالضرورة وجهات نظرها.

69- وشجع الفريق العامل الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والجهات

صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، على إيلاء الاعتبار الواجب للحق في التنمية في سياق تنفيذ خطة عام 2030، وعلى الإسهام في أعمال الفريق العامل، والتعاون مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وآلية الخبراء، والمقرر الخاص في الوفاء بالجزء المتعلق بإعمال الحق في التنمية من ولاية كل منهم.

باء - التوصيات

70- قدم الفريق العامل التوصيات التالية:

- (أ) أن تتخذ المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان التدابير اللازمة لضمان تخصيص الموارد بشكل متوازن وواضح، وأن تولي الاهتمام الواجب لإبراز الحق في التنمية وإعماله وتعميمه بشكل فعال من خلال تحديد مشاريع عملية مكرسة لذلك الحق وتنفيذها بشكل منهجي، وأن تواصل موافاة مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل بما يستجد من تقدم في هذا الشأن؛
- (ب) أن يواصل الفريق العامل تنفيذ ولايته من خلال عملية مشاركة قائمة على التعاون، وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 72/1998 وغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة؛
- (ج) أن يجري رئيس - مقرر الفريق العامل المزيد من المشاورات مع جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، وآلية الخبراء، والمقرر الخاص، ومفوضية حقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية وسائر المنظمات بشأن إعمال الحق في التنمية، بما في ذلك بشأن وضع مشروع اتفاقية عن الحق في التنمية، مع مراعاة المناقشات التي جرت في الدورة الثالثة والعشرين للفريق العامل والعروض التي قدمها الخبراء الذي دُعا إلى المشاركة في تلك الدورة؛
- (د) أن تدرج المفوضة السامية في تقريرها السنوي المقبل تحليلاً لإعمال الحق في التنمية، آخذة في الاعتبار الصعوبات والعقبات القائمة أمام إعمال الحق في التنمية، وأن تقدم توصيات بشأن كيفية التغلب عليها ومقترحات عملية لدعم الفريق العامل في الوفاء بولايته؛
- (هـ) أن يدعو الفريق العامل المقرر الخاص ورئيس آلية الخبراء إلى مواصلة الإسهام في أعمال الفريق العامل؛
- (و) أن تواصل المفوضة السامية تيسير مشاركة الخبراء في دورات الفريق العامل المقبلة، وإسداء المشورة بغية الإسهام في المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية بشأن الحق في التنمية؛
- (ز) أن يقدم الرئيس - المقرر تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته الثالثة والعشرين إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، وأن يقدم تقارير عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز إدماج الحق في التنمية في صلب الجهود التي تُبذل لتنفيذ خطة عام 2030.

Annex

List of participants

States Members of the Human Rights Council

Argentina, Armenia, Bolivia (Plurinational State of), Brazil, Cameroon, China, Cuba, Finland, France, Honduras, India, Indonesia, Japan, Kazakhstan, Luxembourg, Malaysia, Mexico, Namibia, Nepal, Pakistan, Paraguay, Poland, Qatar, Republic of Korea, Russian Federation, Senegal, Sudan, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Venezuela (Bolivarian Republic of)

States Members of the United Nations

Algeria, Angola, Azerbaijan, Bangladesh, Belgium, Bhutan, Burundi, Cambodia, Chile, Colombia, Djibouti, Ecuador, Egypt, Ghana, Guyana, Haiti, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Maldives, Myanmar, Nigeria, Panama, Philippines, Saudi Arabia, Slovenia, South Africa, Spain, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tunisia, Türkiye, United Republic of Tanzania, Uruguay

Non-member observer States

Holy See, State of Palestine

Intergovernmental organizations

European Union, Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Telecommunication Union, Organization of Islamic Cooperation, Organization for Security and Co-operation in Europe, South Centre, United Nations Conference on Trade and Development

National human rights institutions

People's Advocate Institution of Albania, Commission Nationale Indépendante des Droits de l'Homme du Burundi, Public Defender's Office of Georgia, National Human Rights Committee of Qatar

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

Action on Smoking and Health, Alliance Defending Freedom, Association "Paix" pour la lutte contre la Contrainte et l'injustice, Association nationale de promotion et de protection des droits de l'homme, Association Points-Cœur, Association pour l'Éducation et la Santé de la Femme et de l'Enfant (AESFE), Associazione Comunita Papa Giovanni XXIII, AVSI Foundation, Brain Sluice Africa Child's, Centre Europe - tiers monde, Club Ohada Thies, Convention pour le bien être social, Fondation pour l'étude des relations internationales et du développement, Human Rights Sanrakshan Sansthaa, International Association of Democratic Lawyers (IADL), International Human Rights Association of American Minorities (IHRAAM), International Human Rights Council, International Youth and Student Movement for the United Nations, Khmer National Liberation Front, Maat for Peace, Development and Human Rights Association, New Humanity, Soka Gakkai International, Women's Federation for World Peace International